



PROVISIONAL

A/32/PV.67
14 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للمجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، الساعة ١٠/٣٠

(يونوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس:

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٧]:

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى؛

(ب) تقرير المؤتمر العالمى لمناهضة الفصل العنصرى؛

(ج) تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في ميدان الأكماب الرياضية؛

(د) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا.

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات".

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع العرض على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

77-72397/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ١١البند ٢٧ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/32/22 and Add.1-3) ؛
 (ب) تقرير المؤتمر العالمى لمناهضة الفصل العنصرى (A/CONF.91/9 ، A/32/317-S/12434) ؛
 (ج) تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى ميدان
الالعاب الرياضية (A/32/36) ؛
 (د) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستثنائى لجنوب افريقيا (A/32/302).

السيد راو (الهند) مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قدم تقارير اللجنة
(A/32/22 and Add.1-3) وتحدث كالتالى :

السيد راو (الهند) (مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى) (الكلمة
بالانكليزية) : يشرفنى أن أقدم التقرير السنوى للجنة الخاصة (A/32/22) وكذلك ثلاثة تقارير خاصة
أخرى . وهذه التقارير تقدم للجمعية العامة وللمجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٦٧١
(د - ٢٥) بتاريخ ٨ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٠ .

إن التقارير الثلاثة الخاصة هى : أولا ، المؤتمر النقابى الدولى الثانى لمناهضة الفصل
العنصرى فى جنيف من ١٠-١١ حزيران /يونيه ١٩٧٧ (A/32/22/Add.1) والذى اعتمده اللجنة
يوم ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧٧ ؛ ثانيا ، العلاقات بين اسرائيل ، وجنوب افريقيا (A/32/22/Add.2)
الذى اعتمد يوم ٢٨ تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٧ ؛ ثالثا ، السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى
(A/32/22/Add.3) الذى اعتمد يوم ٢٨ تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٧ .

إن التقرير السنوى للجنة الخاصة الذى اعتمد فى أول تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٧ يشرح
أنشطة اللجنة الخاصة خلال السنة المنصرمة ، وفقا لولايتها ويتضمن عددا من النتائج والتوصيات
حول طرق تكثيف العمل الدولى المنسق والفعال ضد الفصل العنصرى فى المرحلة الحاسمة الحالية
فى الكفاح الطويل للشعب المضطهد لجنوب افريقيا .

لقد جرت بعض الأحداث الملحوظة في الحملة الدولية ضد الفصل العنصرى خلال السنة المنصرمة . ومن أهم هذه التطورات كان المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى الذى نظمته اللجنة الخاصة في لاغوس ، نيجيريا من ٢٢ الى ٢٦ آب / أغسطس ١٩٧٧ بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والحكومة الفيدرالية في نيجيريا . ان المؤتمر الذى انعقد وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة G 31/6 في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ وفر مناسبة لعدد كبير من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية لكي تبرهن على التزام رسمي للمجتمع الدولي لتأمين القضاء السريع للفصل العنصرى ولتعبير عن تأييدها دون أى تحفظ للشعب المضطهد في جنوب افريقيا في كفاحه من أجل التحرر .

ان دعم المجتمع الدولي قد ظهر في العديد من المناسبات الأخرى خلال العام الماضى مثل الأسبوع الدولي لثقافات العمال للاحتجاج ضد سياسة الفصل العنصرى في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، والمؤتمر العالمي لتأييد شعوب زمبابوى وناميبيا المنعقد في مابوتو في شهر آيار /مايو والمؤتمر الثاني لثقافات العمال الدولي لمناهضة الفصل العنصرى والمنعقد في جنيف في حزيران / يونيو ، والمؤتمر العالمي حول الفصل العنصرى والتمييز العنصرى والاستعمار في الجنوب الافريقي والمنعقد في لشبونة في حزيران /يونية والخطوات الطموسة التي اتخذتها الكثير من الحكومات والمنظمات لعزل نظام الفصل العنصرى ولتأييد حركة التحرر الوطنية .

من الخطوات الأساسية للأمام تلك التي جرت اثر اعتماد التقرير السنوى للجنة الخاصة كان اعتماد مجلس الأمن يوم ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذى أعلن " أن سياسات وأعمال حكومة جنوب افريقيا محفوفة بالخطر للسلم والأمن الدوليين " ان القرار قد فرض الحظر الاجبارى على توفير المعدات العسكرية وقطع الفيار والبراءات من أجل انتاج هذه الأسلحة ، وطالب باستمراض جميع العقود والتصاريح القائمة . وقبل ذلك واستجابة للموجة الجديدة من القمع والبطش بما في ذلك قتل واحتجاز ستيفن بيكو نتيجة لتعذيب الشرطة فان مجلس الأمن اعتمدا بالاجماع القرار ٤١٧ (١٩٧٧) الذى يطلب ان ينهى سياسة الفصل والعنف والقمع وسياسة التعليم وسياسة البانتوستانات . ان اللجنة الخاصة تتابع عن كثب الاوضاع ، وسوف تتخذ جميع الخطوات الضرورية وفقا لولايتها من أجل تشجيع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) ومن أجل إعلان أى انتهاكات لهذا القرار .

ان اللجنة الخاصة قد لاحظت بارتياح في تقريرها السنوى ان عددا من الدول قد صدقت أو انضمت الى الاتفاقية الدولية حول قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصرى في العام الماضى وأن لجنة حقوق الانسان قد اتخذت الخطوات المبدئية نحو تنفيذ تلك الاتفاقية .

ووفقا لقرار الجمعية العامة 31/6 G في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ فان اللجنة الخاصة قد أوفدت البعثات الى العديد من الحكومات والمنظمات بفرغ عقد المشاورات من أجل النهوض بالعمل الدولي المنسق لمناهضة الفصل العنصرى . ان اللجنة الخاصة كذلك أبقّت على التمسك بالموشيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى والوكالات المتخصصة للامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وحركات التحرر لجنوب افريقيا والتي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية . وقد اشترك ممثلون من اللجنة الخاصة في عدد من المنظمات القومية والدولية التي تناولت مشاكل التمييز العنصرى ، والفصل العنصرى . ان اللجنة الخاصة قد وجدت أن هذه المشاورات المكثفة على المستويات المختلفة مفيدة للغاية .

ان اللجنة الخاصة تعتبر أنه من الضرورى في هذه المرحلة الحاسمة في كفاح التحرر فى جنوب افريقيا يتعين على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه لتوفير الدعم والمعونة اللازمة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، ولحركته التحررية القومية من أجل القضاء على الفصل العنصرى ومن أجل ممارسة كل الشعب في ذلك البلد لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة المجتمع اللاعنصرى .

ان كفاح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا يشكل اسهاما كبيرا في جهود المجتمع الدولي لتشييد نظام دولي جديد يرتكز على مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ان انتصار الكفاح الطويل والبطولي سوف يبشر بعهد جديد من العلاقات الدولية عن طريق استكمال تحرير القارة الافريقية وتقريب نهاية المنصرية والتمييز العنصرى في جميع انحاء العالم . ان كفاحهم بالتالي له أهمية بالغة للبشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أعطي الكلمة الى رئيس المؤتمر العالمي لمناهضة

الفصل العنصرى ، السيد جاريا من نيجيريا .

السيد غاربا (نيجيريا) ، رئيس المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي الشرف لي أن أعود الى هنا للاشتراك في بحث الجمعية العامة للبنود ٢٧ من جدول الأعمال وعنوانه "سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" اننا نذكر انه قد جرت خلال الدورة السابقة للجمعية العامة مناقشة هذا البند بشكل مباشر في جلسات عامة ، وان هذه الخطوة قد أملت بها أحداث الفزع التي جرت في جنوب افريقيا في العام الماضي ، وقد مرت سنة أخرى وتفاقت الأوضاع في ذلك الجزء من القارة الافريقية . ان الاحداث والتطورات في جنوب افريقيا التي تصاعدت يوما بعد يوم في عنف وفي قسوة ، توضح حتى لأولئك الذين لم يقتنعوا في الماضي ، بأن الحاجة ملحة الى العمل الدولي الشامل والفعال ضد العنصرين في جنوب افريقيا ، وأن الوقت مناسب جدا الآن لتعبئة جميع مواردنا وجهودنا وتوجيهها في عمل منسق واحد للقضاء على الفصل العنصرى وتخليص البشرية من هذه المشكلة الخطيرة للمفاية التي تذكرنا بالانزلال واللاانسانية اللتين أخضع لهما الرجل الأسود في الجزء الأكبر من الألف عام الماضية .

وبهذه الروح ، وتنفيذا للحاجة الملحة للعمل ، فقد اجتمع الرجال والنساء المحبون للعدل من جميع أنحاء العالم في لاغوس بنيجيريا خلال شهر آب/اغسطس من هذا العام لبحث مسألة الفصل العنصرى . ان هذا المؤتمر الدولي لمناهضة الفصل العنصرى قد جمع شعوبا من أجناس مختلفة ومن ديانات ومذاهب متباينة ، اتحدوا في قضية واحدة هي قضية الكفاح ضد الفصل العنصرى . ان مؤتمر لاغوس قد تحول الى أوسع اتفاق عام في الرأى في تاريخ البشرية حول مثل هذا الموضوع . ودون أى شك ، فقد دق هذا المؤتمر ناقوس موت الفصل العنصرى .

لقد شرفني أن رأس هذا المؤتمر التاريخي . فبالنسبة الى بلادى نيجيريا ، حكومة وشعبا ، فان استضافتها لهذا المؤتمر العالمي كانت دليلا آخر على اسهامها المتواضع والثابت في الكفاح ضد الفصل العنصرى . ويحدونا الأمل في أن تؤدى روح لاغوس الى الهجمة الدولية النهائية ضد الفصل العنصرى . ولكننا لم نشعر بالتشجيع الكبير في الماضي ، لأن مثل تلك الأعمال والأحداث التاريخية كثيرا ما تنتهي سريعا . ان رد فعل بريتوريا يثير الدهشة واللبس حول مبعثه ، وما اذا كان ينجم عن الفزع أو الاستهجان بالرأى العام العالمي ، أو يمثل استجابة العقول المريضة .

انتي اذ اقول ذلك ، لا أستطيع الا ان أفكر وأتأمل في الوضع العام في جنوب افريقيا ، ولنرجع الى التاريخ . ان المرض الفعلي للنظام العنصرى قد ظهر على السطح من قبل عندما أدت مناقشات مجلس الأمن اللاحقة لمذبحة شاريفيل الى قيام المرحوم داج همرشولد بزيارة جنوب افريقيا في كانون الثاني /يناير ١٩٦١ للمطالبة بالاقلاع السلمي عن الفصل العنصرى قبل أن تزداد المشكلة تعقيدا . فبدلا من ذلك أجرى النظام العنصرى استفتاء* مقصورا على البيض لتشكيل مايسمى بالجمهورية وأطلق سلسلة من التدابير القهرية ضد الأغلبية السوداء* .

وبعد ثلاث سنوات اقترح فريق من الخبراء* المختصين بشؤون جنوب افريقيا - رأسته السيدة الفامردال من السويد ، وكان اللورد كارادون مقرره - عقد مؤتمر قومي يجمع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا بأسره من أجل رسم خط جديد للمستقبل . ولقد حذر هذا الفريق قائلا :

" . . . نحن نعتقد ان الادانة المتزايدة من قبل الرأى العام العالمي ، والاصرار المتزايد على العمل الايجابي ، يجب أن يوجها الآن نحو بلوغ هذا الغرض . . . وبهذه الطريقة وحدهما يمكن انقاذ شعب جنوب افريقيا من كارثة ، وتجنيب العالم انفجارا لانعلم عواقبه " (para 8 و S/5658) واستطرد الفريق قائلا :

" ان العنف ، والعنف المضاد في جنوب افريقيا ، هما مجرد جانبان محليان لخطر أوسع وأعم . ان التصادم المقبل سوف يشمل بالضرورة القارة الافريقية بأسرها بل والعالم بأسره ، ولن تتمكن أية دولة افريقية من أن تظل بمنأى عنه . فضلا عن ذلك ، فان نزاعا عنصريا يثور في جنوب افريقيا سوف يؤثر على العلاقات العنصرية في أماكن أخرى من العالم ، وسوف تخلق ردود فعل هذا النزاع خطرا عالميا من الدرجة الأولى* . " (Ibid و Para.31)

لقد تدهورت الأوضاع بسرعة ، فمنذ مؤتمر لاغوس الى يومنا هذا ، فقد شاهدنا جميعا مزيدا من التدابير اليائسة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا . وبعد مؤتمر لاغوس استيقظ العالم على خبر مقتل ستيف بيكو . وقد لقي الاحتجاج الدولي على تلك الجريمة المتعمدة مزيدا من الاجراءات القهرية كالنفي والاعتقال واغلاق بعض وسائل الاعلام في جنوب افريقيا . ويعتبر تاريخ النظام العنصرى في جنوب افريقيا عرضا مستمر للقوة القمعية الوحشية . ان المظاهرات السلمية المتوالية ضد الفصل

العنصرى والتي قامت بها الاغلبية السوداء^١ قد ووجهت دائما بالقوة الوحشية وباطلاق الرصاص . ان تثل عمال المناجم الافارقة أثناء^٢ اضراب عام ١٩٤٦ ومذبحة شار بفيل لعام ١٩٦٠ ومذبحة سويتو عام ١٩٧٦ ، هي أمثلة على العنف المتصاعد . ان عمليات النفي وأحكام السجن المؤبد وشنق وقتل الوطنيين أثناء^٣ الاعتقال ، هي رد فعل العنصريين أمام النداءات الدولية المطالبة بالتفسير . ان هذه الحقائق معروفة تماما ، ولكن السؤال هو الى متى يستطيع المجتمع الدولي أن يسمح بكل ذلك ؟ هذا هو السبب الذى جعل رئيس دولتي يقول عند افتتاحه لمؤتمر لاغوس :

" لا يجب أن نكتفي بابداء^٤ السخط ، بل يتعين علينا أن نعمل على تثبيط همم أعداء^٥ افريقيا والبشرية ، وعلينا أن نعمل على تدبير نظام الفصل العنصرى وازالته من بيننا^٦ . وفي هذا الصدد ، يجب أن اذكر أن اعلان لاغوس يتضمن الأحكام الضرورية والمناسبة لعمل دولي فعال ضد الفصل العنصرى . ان الدول تؤمن ببناء^٧ على أسباب شتى بأن الطرق السلمية وحدها هي التي سوف تحقق التغيير في جنوب افريقيا ، وسوف نجد العناصر الضرورية لذلك في اعلان لاغوس . أما بالنسبة الى بلادى ، فان العمل من أجل التسوية السلمية يعتبر واجهة واحدة من أوجه الكفاح في جنوب افريقيا . أما الدول التي تعترض على هذا الرأى ، فاننا نناشدها أن تستخدم كل الطرق السلمية المنصوص عليها في الفصل ٧ من ميثاق الامم المتحدة . ان أى منهج غير كامل لتسوية وضع خطير ، لن يكون مفيدا .

وعند هذه النقطة ، لا يمكنني الا أن أعلق على نتيجة المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن مسألة جنوب افريقيا . ولكن اسمحو لي أن أشير مرة أخرى الى تقرير ميردال الذى قدم الى مجلس الأمن . فلقد ذكرت المجموعة أن مجلس الأمن قد اعترف فعلا عام ١٩٦٣ بأن الوضع في جنوب افريقيا كان " يهدد السلم والأمن الدوليين بدرجة خطيرة " . (Ibid. و P.121)

(السيد غاربا ، رئيس المؤتمر العالمي
لمناهضة الفصل العنصري)

لقد أشير الى أن الوضع قد ازداد تدهورا في الوقت الذي كان يضع فيه الفريق تقريرا—ره عام ١٩٦٤ ، نظرا للاجراءات التي كان يقوم بها النظام العنصري . وقال الفريق انه ما لم توافق جنوب افريقيا بسرعة على اقتراح عقد مؤتمر قومي والافراج عن جميع المسجونين السياسيين ، فإن مجلس الأمن :

” . . . لن يبقى أمامه أي سبيل سلمي فعال للمعاونة على تسوية الوضع —سوى

تطبيق العقوبات الاقتصادية ” . (Ibid., P.40, Para.121)

ولو اعتبر القرار ٤١٨ لعام ١٩٧٧ بشأن الحظر الاجباري على السلاح ٥. ورد مجلس الأمن على ١٥ سنة من اضطراد شعب جنوب افريقيا فسوف يكون ردا غير كاف على الاطلاق . أما اذا كان دليلا على استعداد بعض الأعضاء الدائمين في المجلس على بدء العمل الآن ، فسيكون خطوة محدودة للغاية ولو كانت في الطريق السليم . ومع التسليم بهذا التحرك ، لا يسعني الا أن أسجل خيبة أمل وفد بلادي . ذلك أنه طوال ١٥ عاما لم يتخذ العنصريون في بريتوريا أبدا أي تدبير معتدل في عطية القمع الفولاذية أو في البطش بأطفال المدارس البرياء أو في عدوانهم على الدول الافريقية المستقلة المجاورة أو في اندفاعهم الجنوني لتطوير الأسلحة النووية . ويصح التساؤل اذن : الى أي حد يعكس القرار ٤١٨ (١٩٧٧) العمل المطلوب لمواجهة الحقائق الصارخة في جنوب أفريقيا ؟

ان الوضع في جنوب افريقيا يشكل تهديدا واضحا في الوقت الحالي للسلم والأمن الدوليين . ولا نستطيع أن نفهم كيف ينكر بعض أعضاء مجلس الأمن هذه الحقيقة ، وهو موقف يمس سلطة الأمم المتحدة والكفاح ضد الفصل العنصري ، بل يساعد على الابقاء على الوضع الراهن في جنوب افريقيا العنصرية لأن النظام العنصري يستطيع أن ينفذ بسهولة من خلال القرار ٤١٨ (١٩٧٧) نظرا لما يتضمنه من شفرات .

ان الوضع في جنوب افريقيا ، يتطلب الحل الفوري للفصل العنصري . فهو لا يطلب فقط وقف بيع وتوريد الأسلحة والذخائر وقطع الخيار الى العنصريين ، الذين وصلوا الى ما يشبه الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال التسليح ، بل يقتضي النهاية التراخي الحالية لانتاجها ، وما لم يتم ذلك ، فان القرار سيظل حبرا على ورق . اننا نتذكر سجل بعض الدول الغربية في مسائل العقوبات .

(السيد غاربا ، رئيس المؤتمر العالمي
لمناهضة الفصل العنصري)

ففي عام ١٩٦٤ شكل مجلس الأمن لجنة خبراء لتقصي مسألة العقوبات ، وقد قاطعت فرنسا مناقشاتها بينما تجاهلها بعض الأعضاء الغربيون في المجلس على أساس أنها غير عطية . وفي عام ١٩٦٣ عندما صدر نداء من أجل ما يسمى بحظر السلاح الطوعي ، الذي قبلته الولايات المتحدة وحزب العمال البريطاني في عام ١٩٦٤ ، تقدمت فرنسا لتملأ الفراغ بزيادة توريد السلاح الى جنوب افريقيا .

وتشير السجلات الى أنه ما لم تلغ هذه التراخيص ، لن ننجح في اقامة حظر على السلاح يمكن أن نشق فيه . فنحن ندرك الصلة الهامة بين القروض والاستثمارات وبين زيادة التسلح في جنوب افريقيا . ان هذه الأنشطة الاقتصادية والتي تجرى بمشاركة فعالة من بعض المصالح الغربية ، قد أسهمت الى حد كبير في الصناعات العسكرية لجنوب افريقيا . ان تمويل هذه العطية العسكرية ، وهذه الأجهزة الوحشية الضخمة التي تحرك وتساند الفصل العنصري والفاشية في جنوب افريقيا ، يأتي بشكل مباشر أو غير مباشر من هؤلاء المستثمرين الأجانب ومن المؤسسات عبر الوطنية .

ان الاستثمارات الضخمة في استغلال الأيدي العاملة التي تكاد تشبه الرق من جانب المستثمرين ، قد مكنت النظام الأبيض من البقاء في السلطة ووفرت له سبل الاستقرار الاقتصادي . ان الاستثمارات الغربية في الفصل العنصري ، قد ارتفعت من ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٠ الى حوالي ١٠ بليون دولار اليوم ، أي بمعدل ٥٥ في المائة ، ومن هذا المبلغ يأتي ٥ بليون دولار من بريطانيا وحدها . كل ذلك يجري رغم تحرك المجتمع الدولي ضد ترسيخ الفصل العنصري ، وهو مؤشر واضح على دعم سياسات وممارسات الفصل العنصري . كيف يستطيع مجلس الأمن أن يتناول جانبا دون آخر ؟ ان مجموعة شاملة من العقوبات الاقتصادية ضرورية لو كنا نؤمن بالضمير الانساني . ان أي عمل ايجابي في الاتجاه السليم ، يجب أن يتضمن وقف أية قروض أو استثمارات جديدة والانهاء التدريجي للاستثمارات الحالية في جنوب افريقيا . ويجب أن نسأل الغرب لماذا يتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي ، بينما يصرح بأنه لا يوافق على أن ينتج العنصريون الاسلحة النووية ؟ ولماذا يصر الغرب على توفير الوقود النووي عندما ترفض جنوب افريقيا الانضمام الى معاهدة منع الانتشار أو الى أي نظام ضمانات فعال ؟ . ان تضافر كل العناصر التي ذكرتها يمكن أن يشكل العمل الايجابي السلمي الوحيد ضد جنوب افريقيا ، وكل شيء يقصر عن ذلك لا يعتبر كافيا .

وسوف تواصل بلادى تشجيع حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا على تكثيف الكفاح المسلح ،
وسوف نمد يدنا بكل الدعم ضمن مواردنا المحدودة ، وسوف نبذل قصارى جهدنا لمواجهة تلك المصالح
التي تعاون العنصريين على الابقاء على الوضع الراهن وذلك بالاستفادة من الفصل العنصرى .
يجب أن نتناول الفصل العنصرى بنفس الطريقة التي يضطهد بها العنصريون اخواننا في
جنوب افريقيا . ان الفصل العنصرى نظام فريد بغيض للاستعباد ، ولا نرى له شبيها في تاريخ
الانسان . لقد حاول بعض أصدقاء العنصريين ، أن يسووا بين الفصل العنصرى وبين انتهاك
حقوق الانسان أو الحقوق المدنية ، كما هو الحال في بعض البلدان المستقلة . وهنا أود أن أقول
انه في بعض البلدان حيث يعتبر الأفراد سواسية أمام القانون وحيث يضمن الدستور حقوقهم ، يظهر
أحيانا الزعماء الطغاه ليقوموا بالتعسف في استخدام سلطتهم . ولا يجب أن نخلط ذلك بالانتهاك
المنتظم للحقوق الأساسية وللحياة الانسانية بواسطة قوانين تسنها أقلية عنصرية لاستعباد الأغلبية ،
وذلك هو النظام المتبع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة . حقيقة أنه يظهر الطغاه
أحيانا ، ولكن يتم القضاء عليهم مع الوقت . أما في جنوب افريقيا ، فهناك نظام قائم ومستمر يجب
القضاء عليه .

لقد تم تأسيس العنصرية في جنوب افريقيا عام ١٩٤٨ ، ومنذ ذلك الحين والنداءات مستمرة
للمجتمع الدولي بأن ينهض وأن يواجه التحدى بالقضاء على ذلك النظام . فالفصل العنصرى هو
وليد الاستعمار وخليفة تجارة الرقيق التي قامت بها نفس الدول التي تعين الفصل العنصرى
وهي الدول الغربية الاستعمارية التي تعارض أى تقدم في هذا المجال وتضع مصالحها قبل القيم
الانسانية ، وقد نجحت في ذلك نظرا لفشل الدول الافريقية في اعادة تشكيل صلاتها وعلاقاتها
الاقتصادية بعيدا عن الخطط الاستعمارية .

وأخيرا ، فإن حظرا اجباريا على السلاح سوف يكون مفرغا من معناه ما لم تتخذ الاجراءات التالية: أولا ، يتعين الغاء كل العقود والتراخيص . ومن التقارير التي وصلتنا ، علمنا أن فرنسا قد ألغت بعض العقود القائمة مع جنوب افريقيا منذ الحظر ، ونحن نهني فرنسا على ذلك . ونأمل ، لصالح الشعب المكافح في جنوب افريقيا ، ولصالح العلاقات بين فرنسا وبين افريقيا ، أن تتخذ فرنسا خطوات أخرى نحو الغاء جميع التراخيص ، ونفس الشيء ينطبق على جميع الدول المعنية . وثانيا ، يجب تشكيل لجنة لمراقبة ضمان القضاء على عمليات الطرف الثالث والسوق السوداء . ثالثا ، ان البترول والمواد الخام المتصلة به هي عناصر هامة في زيادة التسلح في جنوب افريقيا . وقد شمعت بالارتياح ان اللجنة الرابعة من هذه الجمعية قد أوصت ، في الشهر الماضي ، بفرض عقوبات بترولية ضد جنوب افريقيا ، وان جميع بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، دون استثناء قد صوتت في صالح مثل هذه الاجراءات .

ولبضع سنوات طالبت منظمة الوحدة الافريقية بفرض العقوبات البترولية على جنوب افريقيا في العديد من قراراتها ، ففي مؤتمر القمة الافريقي الأخير في ليبرفيل تم تشكيل بعثة سباعية لتقصي تطبيق العقوبات البترولية ، ونحن الآن بصدد الاتصال بأهم الدول المنتجة للبترول ، من أجل ترجمة ذلك الى حقيقة . وقد قدمت كذلك لجنة لدول الكومنولث ، في تقرير أخير ، توصية بتوسيع نطاق العقوبات البترولية ضد روديسيا لتشمل جنوب افريقيا . ونحن نعتبر ان خطوة في هذا الاتجاه هي من الأمور الضرورية .

ومنذ خمسة وعشرين عاما ، أى في عام ١٩٥٢ ، فان الدول الافريقية الآسيوية حذرت بأن استمرار الأوضاع في جنوب افريقيا سوف يؤدي الى تهديد للسلم الدولي . وقد ناشدت الجمعية الموقرة أن تتخذ الأعمال اللازمة لتجنب هذا التهديد . ولمدة خمسة وعشرين عاما ، صدر العديد من القرارات تدالب نظام الجنوب الافريقي أن يحل هذه المشكلة سلميا عن طريق مؤتمر للمائدة المستديرة ، يؤدي الى اتفاقية ولنية حقيقية ، بالتشاور مع الممثلين الحقيقيين للشعب . ان الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية قد عرضت مساعدتها لنظام الجنوب الافريقي لكي تخرجه من المأزق الذي وقع فيه . وطوال هذه السنوات ، فان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد ناشدت الدول الغربية أن تستخدم نفوذها ووسائلها القوية من أجل تحقيق الحرية والمساواة الانسانية في جنوب افريقيا .

وكانت النتيجة هي تصاعد القمع الوحشي في جنوب افريقيا . وكل تظاهر من قبل النظام المنصرى بأن ذلك كان في صالح السلام كان مصحوبا بالمزيد من المجازر للشعب الأسود . وكل ما وجدناه من جانب القوى الغربية الرئيسية هو المزيد من التعاون مع جنوب افريقيا ، ذلك التعاون الذى صاحبه اعلانات حسن النوايا هنا . ان سياستهم قد وجهتها الحرب الباردة والجشع من أجل الربح ، عن طريق ازالة الرجل الأسود .

واليوم ، فان مشاكل الجنوب الافريقي قد اندمجت ونواجه أزمة خطيرة نتيجة أعمال الدول الغربية . وهناك تحد لافريقيا لكرامتها وشرفها وتحد للأمم المتحدة .

وليس أمام افريقيا من خيار سوى تقديم دعمها الكامل لحركات التحرر الوطني وللکفاح السى جانبها ، بكل الطرق المتاحة ، من أجل تحرير ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا ، ومن أجل تحرير افريقيا كلها .

ونأمل أن يشكل اعلان لاغوس والقرارات التي صدرت مؤخرا عن مجلس الأمن اعترافا ، من جانب الدول الغربية ، بضرورة التحالف مع ما هو حتمي . الا انني اريد أن أحذر الجمعية بأن الوقت قد فات بالنسبة للمناقشات والقرارات العقيمة والتي لا نهاية لها . ان ساعة العمل الحاسم قد دقت .

وقد شاهدنا ، بكل صبر ، المعاديات من أجل الحلول التفاوضية في زمبابوى وناميبيا . الا أننا لا نستطيع أن نبقي مكتوفي الأيدي لأكثر من ذلك بينما نرى الأنظمة المنصرية تواصل استغلالها لهذه المعاديات لتدعيم مواقفها ، والاسراع ، عن طريق تنفيذ خططها الشيطانية ، بتقسيم الشعب الافريقي ، وبلقنة الجزء الجنوبي من افريقيا . ونحن نرى ضرورة وضع حد زمني مبكر من أجل الانتهاء من المعاديات الخاصة بزمبابوى وناميبيا . وانذا لم يمكنهما الحصول على الاستقلال في عام ١٩٧٨ ، عن طريق تسوية تفاوضية ، يجب أن يحققا استقلالهما بوسائل أخرى . لقد حان الوقت لفرض حذار تام على الأسلحة ضد النظم المنصرية ، حظر يشمل جميع المواد الاستراتيجية التي تسيير أجهزتها الحربية ، وكذلك عقوبات اقتصادية شاملة . ان الدول الغربية التي ساعدت على تفاقم الأزمة ، نتيجة تدليلها السابق للأنظمة المنصرية ، يجب أن يطالب منها أن تعمل في هذه المرحلة المتأخرة .

(السيد غاربا، رئيس المؤتمر العالمي
لمناهضة الفصل العنصرى)

وبالنيابة عن نيجيريا ، أدعو هذه الجمعية لكي تقطع على نفسها رسميا ، باسم الدول الأعضاء ، بأن تتخذ كل الخطوات اللازمة ، من أجل التحرير الكامل لافريقيا ، اتفقا مع روح اعلان لاغوس .

لقد حان الوقت لكي نرحب ، في هذه الجمعية ، بالممثلين الحقيقيين لشعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا كي تحتل مقاعدها بيننا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطلب من مقرر المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى ، السيد محمد سحنون من الجزائر ، أن يتفضل ليعرض تقرير المؤتمر والوارد في الوثيقة A/CONF.91/9 .

السيد سحنون (الجزائر) ، مقرر المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان وزير خارجية بلادى قد أتاحت له الفرصة في المناقشة العامة لكي يساهم في رفع آيات الثناء والتهاني التي وجهها الى شخصكم الكريم جميع من تحدثوا من على هذه المنصة . أود أن أضيف فقط انكم كرجل دولة تمثلون بلدا من بلاد عدم الانحياز . نقر أنكم ، أيضا ، مناضل عتيد من أجل النضال في سبيل القضية التي ستناقش ، خلال الأيام المقبلة ، في اطار هذه المناقشة ، حول السياسة العنصرية ونظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ويسعدني ، كذلك ، أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ، السيد كورت فالدهايم ، لمثابرتة في اعلان المثل النبيلة لمنظمتنا . ان حضوره في مؤتمر لاغوس والكلمة القديرة التي وجهها الى المؤتمر كانت دلالة على التضامن الذى أولاه شعب جنوب افريقيا كل عنايته ، حيث انه يمثل ، بشكل ما ، ارادة المجتمع الدولي ككل ، في النضال من أجل ازالة العنصرية والفصل العنصرى . هذا ، ومن الجدير التأكيد على الدلالة العميقة لهذه المناقشة العامة . وفي الواقع ، والى وقت قريب ، فان هذه المناقشة كانت تدور أساسا في اللجنة الخاصة حيث يتكرر بعبارات وأسلوب تتفاوت فيه درجات الصدق ، سرد الوقائع المعروفة لدى الجميع والتي تسرد التاريخ الحديث لشعب جنوب افريقيا . كل هذا دون شعور بأن هناك تعبئة حقيقية للرأى العام العالمي

واجراءات لموسسة وفعالة . واليوم تدرس الجمعية العامة ، مباشرة ، هذا الموضوع على أثر المناقشات والقرارات الهامة التي دارت في الار ما أتفق على تسميته بالسلطة التنفيذية لمنظمتنا ، أى في اطار مجلس الأمن .

وانا ما كنا قد توصلنا الى نتيجة لموسسة ومشجعة ، ذلك ان كفاح حركات تحرر افريقيا الجنوبية الداويل والمير بيدو ، أكثر فأكثر ، وكأنه تيار جارف يعبر عن الأمانى العميقة لجماهير جنوب افريقيا . وسواء كانت هذه الحركات تلقائية أو منظمة ذات هياكل فهي ثمره تجربة كفاح سياسي برز الى الوجود في بداية هذا العصر . ومن خلال شاريفيل وسويتو ، لمس العالم بطولة هذا الشعب الذى يتعين عليه ان يواجه اكثر اجهزة الحرب والقمع تطورا وأقلها انسانية في تاريخنا المعاصر .

ان دلالة هذه المناقشة العامة تكمن في أنها نتيجة عمل سياسي طويل المدى ، خاضته الشعوب والحكومات الافريقية ، وخاصة منذ بداية الستينات .

هل يجب أن نذكر بأن منظمة الوحدة الافريقية قد انشئت بفعل ارادة الدول الافريقية
لوضع حد للاستعمار والعنصرية في تلك القارة ؟ ان اولئك الذين يعتمدون على انقسام شعوب افريقيا
يجدر بنا أن نذكرهم أنه قبل ١٩٦٣ ، كانت هنالك تناقضات في افريقيا ، تنعكس في مختلف
التجمعات المتعددية . ولكن صرخة التوحيد كانت الخلفية الأساسية التي أدت في أيار/ مايو ١٩٦٣
الى ايقاظ الوعي بضرورة تجاوز هذه الخلافات ؛ والأخذ بسبل التنمية والاستقلال من أجل التحرر
الكامل في افريقيا ، والقضاء على الاستعمار والعنصرية . واليوم ، اذا ما استمرت بعض الخلافات
التي تموق عملية التحرر ، فاننا على يقين من ان افريقيا — في ظروف خاصة — سوف تتوحد من جديد
كما كان الحال في ايار/ مايو ١٩٦٣ . ان عمل لجنة التحرير المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية ،
وغيرها من أجهزة تلك المنظمة ، قد ساند كفاح حركات التحرر في جنوب افريقيا ، كما ساعد على
اجراء مناقشة مفتوحة ، بمشاركة حركات التحرر أمام محفل كبير ، تناول طرق وأساليب القضاء العاجل
على العنصرية والفصل العنصري .

وينبغي البحث عن مفزى هذه المناقشة في التوفيق بين العديد من الاجراءات السخينة ،
والتي تنهض بها قوى التقدم في العالم . والمجموعات والافراد الذين حددوا لانفسهم مثالا هو
الكفاح ضد الظلم في جنوب افريقيا . هذه حركة كبرى يرجع تاريخها الى اجتماع أو سلفوني ١٩٧٣
ويمر بالمؤتمر التاريخي الذي عقد في لاغوس في آب/ أغسطس ١٩٧٧ .
لقد تشرفت بأن أقوم بمهمة المقرر للمؤتمر الدولي الذي عقد في لاغوس ، لمناهضة الفصل
العنصري ويتعين علي أن أوضح اليوم رسالة هذا المؤتمر . ويتذكر الجميع أن الجمعية العامة قد
أوصت بعقد ذلك المؤتمر في قرارها ، بناءً على اقتراح من اللجنة الخاصة التي أشارت في تقريرها
السنوي الى أنه من المفيد اجراء دراسة تفصيلية تتعلق بالتهديد الذي يمثله برنامج التسليح الشامل
والمكثف الذي يسمى الى تحقيقه نظام بريتوريا ، وخاصة الحجم النووي لهذا البرنامج الذي يمكن
أن يسفر عن أسوأ الكوارث ؛ كما اتفق الجميع على ذلك . لقد كان ذلك مصدر قلق مشروع ، يفسر
في الوقت نفسه نجاح هذا المؤتمر من حيث عدد وصفة الوفود التي جاءت من جميع انحاء العالم .
ان هذا التجمع التاريخي هو ثمرة تعاون وثيق فيما بين اللجنة الخاصة للأمم المتحدة
لمناهضة الفصل العنصري برئاسة السفير هاريمان — وتجدر الاشارة الى الدور الحيوي الذي نهض به —

وبين منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرر في افريقيا الجنوبية ، وحكومة نيجيريا الاتحادية . وأجد من واجبي أن أعبر عن وجهة نظر جميع اولئك الذين اشتركوا في ذلك المؤتمر ، بأن أعرب لهـذه الحكومة عن تقديرنـا ، ليس فقط للحفاوة والقيادة اللتين أبديتهما ، بل كذلك لما أثارته من دعم وتأييد وصدى لذلك المؤتمر فيما بين الجماهير النيجيرية . لقد كان هذا المؤتمر موضوعا للتفكير ، ينبغي على هذه الجمعية أن تتذكرة ، لأنني لم أشير بما يكفي الى أهمية الرمز الذى يمثله بالنسبة لنا محفل لاغوس . ومن وراء شعب لاغوس كنا نشعر بوجود شعب نيجيريا بكامله والذى هو أكبر شعب في افريقيا ، ان يبلغ تعدادـه ٨٠ مليون نسمة ، والذى أخذناه كشاهد خلال ذلك المؤتمر ، حيث كان علينا أن نجرى محاكمة لنظام الفصل العنصرى .

ولسوف يتذكر الشئون طيون نيجيرى رئيس دولتهم سعادة الجنرال أباسانفو رئيس الحكومة العسكرية لدولة نيجيريا الاتحادية عندما ألقى بيانا هاما أمام المؤتمر والذى كان في الوقت نفسه بمثابة تحذير . فقد أعلن ان نيجيريا على أهمية الاستعداد دائم لحشد جميع الموارد ، التي تكفل القضاء على النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية . وقد كان يحذر في الوقت نفسه الحكومات والمؤسسات والمنظمات المتآمرة مع النظام الذى كان يبقى على اشقائنا وشقيقاتنا من افريقيا الجنوبية تحت القمع والاضطهاد ؛ بضرورة تغيير سياستها . وقال :

(ثم تحدث بالانكليزية) :

" لقد بدأنا في مراقبة جميع المؤسسات التي تعتمد على موادنا الاولية وأسواقنا ، بينما تستمر في مساعدة أعدائنا . ان مثل هذه المؤسسات عليها الآن ان تختار فينا وبين أعدائنا وأن تتصرف وفقا لما يمليه عليها هذا الاختيار . ولدينا جرح دام ، يتهابط عليه الذباب ويقتات عليه على مرأى وسمع من العالم أجمع . وعندما نسحق هذا الذباب ، فليس من حق أحد أن يحتج " .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية) :

وقد قدم الدكتور كينيث كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا ، الخطوط العريضة لبرنامج عمل . وقد تحدث جميع من أخذوا الكلمة في لاغوس عن نقاط هذا البرنامج ، والتي ينبغي التذكير بها الآن ، لأننا نعتبر انها تشكل هيكل كل عمل يصبو الى أن يكون فعالا : وهذه النقاط هي :

أولا - الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح . ثانيا - المساعدة المادية المتزايدة لشعوب افريقيا الجنوبية ، ولحركات تحررها الوطنية . ثالثا - تقديم المساعدة للاجئين من جنوب افريقيا ، وخاصة لمختلف برامج الاعداد التي تهمهم . رابعا - المزل الكامل والتام لنظام الفصل العنصرى ، على الصعيد السياسى والاقتصادى والثقافى والدبلوماسى . خامسا - الحظر الشامل على الاسلحة - مع الاشارة بشكل خاص الى الفصل السابع من الميثاق . سادسا - تطبيق العقوبات الاقتصادية مع الحظر التام على تصدير البترول الى جنوب افريقيا . سابعا - حظر جميع الاتصالات وعدم الاعتراف بالباينتوستانات . ثامنا - توجيه تحذير رسمى الى نظام بريتوريا بأنه فى حالة أى هجوم على البلدان الافريقية المجاورة ، فان المجتمع الدولى سيتخذ الاجراءات اللازمة ضد هذا النظام . وأخيرا ، وقف كل ارتباط فى مجال الألعاب الرياضى مع نظام الفصل العنصرى .

وقد استمع المؤتمر الى دلسين ادفار نوردلي رئيس وزراء النرويج الذى ناشد المجتمع الدولى بالتضامن مع الشعوب الافريقية ، وأبدى استعداده لفرض الحظر على الاسلحة ووقف الاستثمارات فى جنوب افريقيا ووقف اعتمادات التصدير ، مع تقديم مساعدة فعلية الى حركات التحرر الافريقية ، والبلدان الافريقية المجاورة لأنظمة الأقلية العنصرية .

ومن الواضح ان المؤتمر قد تمكن من استخلاص استراتيجية قيمة اذا كان الجميع حريصا على الاجماع فى الرأى ضد جنوب افريقيا . وتحت رئاسة سمادة الجنرال جوزيف غاربا وزير الشؤون الخارجية فى نيجيريا حرر مكتب المؤتمر ، بعد مشاورات ومناقشات طويلة اعلان لاغوس للعمل ضد الفصل العنصرى . وكان هذا الاعلان لدى اعتماده موضع تحفظات معينة ؛ ولكن الحدود التى فرضتها الواقعية السياسية والحرص على الفاعلية ، جعلت من هذا الاعلان اعلانا بمثابة قسم من المجتمع الدولى ، والذى اشترك فى الشهادة عليه الشعب النيجيرى ، ووضع مباشرة موضع التنفيذ .

ان مؤتمر لاغوس الذى أدى الى عملية حشد لجميع القوى يسعى الى توحيد العمل بصورة جذرية أكبر ؛ كرد فعل للسياسة اللانسانية للفصل العنصرى .

ان العنصريين فى جنوب افريقيا ، الذين يرون العالم كله يقف بالاجماع ضد هم لا يفهمون فيما بيد والتاريخ . ان نهاية الاستعمار البرتغالى فى نيسان /ابريل ١٩٧٤ قد غيرت الوضع فى

الجنوب الافريقي . كما أن استقلال موزامبيق وأنغولا قد أعطى قوة جديدة لكفاح حركات التحرر في الاراضي التي ترزح تحت نير الاستعمار والعنصرية . وفي زيمبابوى وناميبيا ، يتصاعد الكفاح ويعترف نظام سميث بأن ادارته لا يمكنها ان تهيمن على المناطق التي تجرى فيها العطلات . وان سياسته القائمة على " القرى المحمية " وسياسة التعسف تدل على تدهور الموقف .

وبذلك فانه بمساعدة جنوب افريقيا ، تمكنت من الهجوم على موزامبيق وبوتسوانا وزامبيا . ولكن هذه الأعمال كلها ، وتلك المفامرات ، انما تدل على أن هذا النظام آخذ في التدهور . ومهما رغبت نظام بريتوريا في تقديم المساعدة لسيمث ، فانه لن يمنع ذلك النظام من نهايته الحتمية وطرده في أقرب وقت .

في ناميبيا ، فانه رغم تسليح مناطق واسعة عند الحدود ، ورغم انشاء المناطق المنزوعة السلاح ، ورغم القواعد العسكرية المجهزة بأحدث معدات الحرب الاليكترونية ، ورغم التعذيب ، ورغم المهجمات في العمق الداخلي لأنفولا وزامبيا ، فان كفاح المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) سوف يستمر وينمو ويتقدم . وربما تؤدي مبادرات بعض البلاد ، هنا وهناك ، الى الاسراع بعملية التحرر الى الحد الذي لا يمكن أن يخدع يقظة وحذر الافريقيين المخلصين الشرفاء . وعلى أية حال ، فان النصر أكيد سواء بذلت المساعي الحميدة أو لم تبذل .

ومع ذلك ، فان نظام بريتوريا لا يبدو أنه مستعد ، سواء اليوم أو غدا ، لأن يقدر معاني هذه الثورة في الجنوب الافريقي . وعلى العكس تماما ، فان ذلك النظام ما يزال يضاعف ويزيد من ترسانات الأسلحة . وقد صعدت وسائل اعلام ذلك النظام وجميع مصركة دعايتها بشأن أداة الحرب القمعية لجنوب افريقيا بقصد أن تطمئن السكان من الأقلية البيضاء وتهديد السكان الافريقيين . وطبقا لآخر الاحصاءات ، فان عدد القوات المسلحة لجنوب افريقيا قد تجاوز ٢٢٠ .٠٠٠ رجل ، بالإضافة الى قوات الشرطة التي تضم وحدات من النساء المسلحات على النمط الاسرائيلي .

وقد تم تشجيع البانتوستانات لكي تنظم ما يسمى بقواتها الدفاعية ، ولكن في نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، فان وزير الدفاع بوثا قد أكد أن قوات الدفاع هذه لن تكون قوية بدرجة كافية ، أو أنها سوف تشكل خطرا حقيقيا .

ان الميزانية العسكرية قد ازدادت بنسبة هائلة : فمن ٩٤٨ مليون راند في عام ١٩٧٦ ، بلغت الآن ١٧١١ مليون راند في ميزانية ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . ان النفقات العسكرية قد أصبحت الى حد كبير أكبر عنصر في ميزانية جنوب افريقيا ، وهي تمثل ٢٠ في المائة تقريبا من نفقات الدولة . ان أعمال التهيئة والتدريب تجرى هناك وكأن حربا حقيقية قد أخذت بخناق السكان البيض ، وبصفة خاصة ، عندما يتحقق الفرد من النسب السكانية في جنوب أفريقيا . ان ٤ مليون من البيض يعلمون في كل يوم أنهم محاطون بـ ٢٥ مليون من الأفارقة ينتظرون تطبيق العدالة .

ان هذه الحرب هي بعد جوهرى للفلسفة العنصرية ولطريقة عملها . ان الرد الوحيد للنظام العنصرى على مطالب المجتمع الدولى وعلى الكفاح التحررى المتزايد فى الجنوب الافريقى ، لم يكن سوى تصعيده لأعمال القمع . ان جميع وسائل المعارضة التى أمكن عن طريقها لجزء من الأغلبية المقهورة أن تعبر عن نفسها ، قد ألغيت تماما . وفى الواقع أن منظمات السود والزعماء النقابيين والدينيين وغيرهم قد عانوا من أساليب القمع ، كما أوقفت كثير من الصحف أنشطتها ، وتتابعت الاعتقالات ، كما أغتيل ستيف بيكو مثل كثيرين غيره من الوطنيين . ومنذ عدة أيام أعلنت بريتوريا توقيف ٦٠٠ طفل . كيف يمكن أن نتوقع من نظام لا انساني مثل هذا ، أن يكف عن المساوئ التى يرتكبها ؟ ان التفاضى عن نداء المجتمع الدولى وتدعيم الطابع المسكرى لهذا النظام يزداد يوما بعد يوم . وهنا نستطيع أن نقيس مسؤولية جميع الذين سمحوا لهذا الوحش المخيف ، ولهذه الفاشية السمماة بالفصل العنصرى ، بأن يتجهز وأن يتدعم عسكريا واقتصاديا الى الحد الذى يتحدى معه البشرية جمعا .

ان من ساعدوا نظام بريتوريا فى التسليح ، هم من المتآمرين ضد البشرية ، مع ذلك النظام . ان المعدات التى تصل الى جنوب افريقيا ، هي معدات تأتي اليها من أوروبا الغربية واليابان واسرائيل وأمريكا الشمالية ، وهناك أيضا وسائل تسمح بانتاج الأسلحة محليا . وهناك اتصال مع المنظمات والمؤسسات المتعددة الجنسية التى تقدم عن طريق فروعها كافة الامكانيات العسكرية الى جنوب افريقيا ، من أجل أن تتحسن وتتطور وتصبح أكثر تقدما من غيرها .

وهناك الطائرات العمودية التى تستعمل بكثرة فى افريقيا فى الاعتداء على الحدود المجاورة للدول الأفريقية المستقلة . كما أن هناك طائرات الميراج التى تنتهك المجال الجوى للدول الأفريقية ، وغير ذلك من الطائرات التى هي من صنع أوروبا الغربية وخاصة فرنسا . ان هذه الترسانة التى توضع تحت تصرف النظام العنصرى والفاشى فى افريقيا الجنوبية ، يزعم أنها تهدف الى غرض آخر .

ومن ثم ، فان افريقيا الجنوبية ، اذا كانت تتماهى فى عنفها ، فقد كان ذلك بسبب المساعدة التى تقدم الى هذا النظام . وفى ظل هذه الظروف ، يجب ألا نتردد عن اتخاذ أى عمل جماعى ، كما يجب ألا نتخاذل ، أو أن نكف عن العمل . ان المذابح سوف تتوالى ، وان المساعي لترشيدها هذا النظام تؤدى به فقط الى التوسع فى وسائل قمعه . وهذا هو السبب فى أننا نعتقد أن العلاج

(السيد سحنون ، مقرر المؤتمر
العالمي لمناهضة الفصل العنصري)

الوحيد الذي يمكن تطبيقه في هذه الحالة بالذات هو العلاج بالصدمة . ولذلك ، فانه من خلال
الجزاءات الفعالة ، يجب أن يفهم المؤيدون للنظام العنصري أن سياستهم تؤدي الى الأضرار
والكوارث . ومن ثم يجب أن نأخذ بالاعتراحات القيمة التي قدمت الى مؤتمر لاغوس من جانب رئيس
الحكومة الفيدرالية في نيجيريا ورئيس زامبيا ورئيس وزراء* النرويج ، وكذلك بالتوصيات الواردة في
الاعلان التاريخي الذي صدر في لاغوس ضد الفصل العنصري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد سجل . ٥ عضوا أسماءهم في قائمة المتحدثين

فيما يتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال ابتداءً من بعد ظهر اليوم حتى صباح الخميس . وانني
أدعو المندوبين لأن يسجلوا أسماءهم في القائمة بأسرع ما يمكن حتى يمكننا أن نساعد على انجاز
العمل في الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البند . واننا ننوي أن نخصص على الأقل سبعة أو ثمانية
اجتماعات للنظر في هذا البند . وسوف يخصص أحد الاجتماعات للجنة السياسية الخاصة لكي نستمع
الى المندوبين من المنظمات المختلفة ، تطبيقاً للقرار الذي سبق أن اتخذته الجمعية العامة .
وانني آمل أن مشروعات القرارات فيما يتعلق بهذا البند سوف تقدم اليوم أو غدا لكي تمكن الجمعية
من اتخاذ اجراء بشأنها وعرضها للتصويت في نهاية نظر هذا البند ، وربما يكون ذلك بعد ظهر
الخميس .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣